جريمة بحقّ الإنسانيَّة
تدمير مجلس الأمن للعراق مستمرّ منذ ١٩٩١

عمر نشّابة

محور الشرّ والبعدُ عن الديبلوماسيَّة

أعلنت الإدارةُ الأميركيَّةُ مؤخَّرًا أنَّ «محور الشرّ» يتألَّف من كوريا الشماليَّة وإيران والعراق. وسمحتْ هجماتُ ١١ أيلول (سبتمبر) لذلك الإعلان وللتهديدات الأميركيَّة الموجَّهة إلى قوى «الشرّ» (وإلى مَنْ يساندها) بأن يعمَّ بقوَّةٍ وبزخمٍ إعلاميّ وسياسيّ لافت. وتهدِّد الإدارةُ الأميركيَّةُ اليومَ بضرب العراق بوجه خاصّ، وتُضفي على تهديداتها عنوانًا جديدًا ذا عبارات ميثولوجيَّة وثيولوجيَّة بعيدةٍ عن السياسة والديبلوماسيَّة: فالعراق بالنسبة إلى الإدارة الأميركيَّة يمثِّل «الشرّ،» وعبارةُ «اللّه أكبر» التي أضافها صدّام حسين على العلم لتدلّ على إسلاميَّة العراق قد تساعد الإدارةَ الأميركيَّةَ على التأكيد للأميركيِّين وللعالم أنَّ العراق المسلم يجب أن يدمَّر كما دُمّرتْ أفغانستانُ الإسلاميَّة. ذلك لأنَّ الإسلام والمسلمين، من وجهة نظر الأميركيِّين، أمران مترابطان، بل مسؤولان عن دمار ١١ أيلول. وهذا يعطي «مصداقيَّة» أميركيَّةً (وغربيَّةً إلى حدٍّ ما) لخِطّة تجويع العراقيِّين التي بدأتْ منذ مطلع التسعينيَّات ومازالت مستمرَّةً حتى اليوم، وتنفَّذ تحت مظلّة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

خلال الخمسين سنة الأولى من وجود منظمة الأمم المتّحدة قام مجلسُ الأمن، بناءً على الفصل السابع من ميثاق المنظمة، وفي عشر مناسبات مختلفة، بفرض عقوبات اقتصاديَّة متفاوتة القسوة ضدّ عدد من البلدان. ولعلّ أشدّ تلك العقوبات هو ما فُرض على العراق. لا بل إنَّ العقوبات التي فُرضتْ على هذا البلد منذ عام ١٩٩١ تبدو وكأنَّها تهدف ـ أكثر من أيَّة تجربة سابقة في هذا المجال ـ إلى تدمير البنى التحتيَّة البشريَّة والماديَّة في هذا البلد.

في النص التالي سأقدّم بعض النقاط التي تدلّ على حقيقة الهدف من عقوبات مجلس الأمن على العراق.

السبب الحقيقيّ للعقوبات ولإدراج العراق في محور الشرّ

تبنّت الأمم المتّحدة مشروع عقوباتها المتكامل والإلزاميّ ضد العراق وفقًا للفصل السابع من ميثاقها، وكردّ مزعوم على الاجتياح العراقيّ للكويت في الأول من آب (أغسطس) من العام ١٩٩٠. وفي السادس من ذلك الشهر أصدر مجلسُ الأمن قرارَه رقم ٦٦١ الذي يَمْنع استيرادَ السلع من العراق وتصديرَها إليه، وجَمّد ودائعَ الحكومة العراقيَّة والمواطنين العراقيين في الخارج، كما أوقف كلَّ العقود التجاريَّة الجارية مع العراقيين والمؤسسات العراقيَّة. ونصّ القرارُ نفسُه على إنشاء لجنة عقوبات تضمّ ممثلين عن الدول الأعضاء في المجلس، وهدفُها الإشرافُ على تطبيق العقوبات بشكل كامل وصارم. وسرعان ما تمّ تعديلُ برنامج العقوبات وتوسيعُه: ففي القرار ٦٦٦ أَوْكل مجلسُ الأمن إلى لجنة العقوبات مهمّةَ تحديد ما يمثِّل «الظروفَ الإنسانيَّةَ» ضمن موادّ القرار ٦٦١ لتقليص فرص «التهرّب» من تنفيذ العقوبات. وأمر مجلسُ الأمن بموجب القرار ٦٦٦ /١٩٩٠ أن يتمّ شحنُ الأدوية والمواد الغذائيَّة إلى العراق تحت إشراف المؤسسات الإنسانيَّة الدوليَّة بدلاً من المؤسسات التابعة للحكومة العراقيَّة. ولتنفيذ الحظر التجاريّ بشكل كامل، أَمَرَ مجلسُ الأمن الدولَ باعتراض سفن الشحن الداخلة إلى العراق والخارجة منه، وتفتيش حمولة السفن المشتبه بأنها تمارس التجارةَ مع هذا البلد. ومَنع مجلسُ الأمن أيضًا حركةَ الطيران من العراق وإليه، وَطَلَبَ إلى الدول الأعضاء منعَ الطائرات العراقيَّة من ممارسة حقّها في المغادرة (قرار ٦٧٠ /١٩٩٠).

وقرّر مجلسُ الأمن، بعد أن ادّعى أنَّ نظام العقوبات المفروضَ فشل في حصد النتائج المطلوبة لإخراج القوات العراقيَّة من الكويت، منحَ الدول الأعضاء حقَّ استخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك الهدف بموجب القرار ٦٧٨. فاعتدت على العراق جيوشُ دولٍ

الطفل العراقيّ زعيم «محور الشرّ»!

«التحالف» تحت أمرة العمّ سام (وهي جيوش مازالت منتشرةً في الخليج). وقامت بهجمات جويّة وبريّة وبحريّة ضد المنشآت العسكريّة والمدنيّة والاقتصاديّة العراقيّة، تبعها انسحابُ الجيش العراقيّ من الكويت. ومع ذلك، لم يَحُلْ خروجُ القوات العراقيّة من الكويت دون استمرار العقوبات. فما هو الهدف الحقيقيّ للعقوبات المستمرّة على العراق حتى هذا اليوم؟

على الرغم من الانسحاب العراقيّ وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار، قرّر مجلس الأمن بموجب القرار ٦٨٧ /١٩٩١ استمرارَ العقوبات على العراق. فبات واضحًا أنّ مطالبة مجلس الأمن بانسحاب الجيش العراقي من الكويت لم تكن سوى ذريعةٍ لفرض هذه العقوبات وليست هدفًا حقيقيّاً لها. وقد تجلّى إصرار مجلس الأمن على تدمير العراق إثر الانسحاب من الكويت. كما تبيّن أنّ أعضاء مجلس الأمن الدائمين كانوا (ولايزالون) قلقين إزاء التهديد الذي قد يشكّله العراقُ لإسرائيل، خصوصًا بعد انتهاء الحرب الإيرانيّة ـ العراقيّة، أكثر مما كانوا «قلقين» على الكويت ودول الخليج العربيّة. وللأسف فإنّ الكثير من الكويتيين والخليجيين لم يتنبّهوا إلى هذا الأمر.

ادّعى مجلس الأمن أنّ العقوبات على العراق تنتهي حين ينفّذ العراقُ القرارَ ٦٨٧ الذي ينصّ على ضرورة تدمير العراق لأسلحة الدمار الشامل التي قيل إنّه يَمْلكها، وحين يَسْمح بمراقبةٍ دوليّةٍ لتنفيذ التزامه عدمَ معاودة إطلاق برامج التسلّح النوويّ ـ الكيميائيّ والبيولوجيّ. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢ أقنعت الولاياتُ المتحدة مجلسَ الأمن بإصدار القرار ٧٧٨ الذي يجمّد ما تبقى من الحسابات المصرفيّة العراقية في الخارج، التي كان العراقُ يستخدمها لشراء الحاجات الإنسانيّة الملحّة.[١] وفي الوقت عينه تمعن إسرائيل في تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل لديها، وفي تطوير برامجها النوويّة في صحراء النقب، وتستمرّ في خرق قرارات مجلس الأمن من خلال احتلالها المستمرّ لأجزاء من جنوب لبنان والجولان وغزّة والضفة الغربيّة، وتتلقّى مبالغ هائلة («مساعدات») لدعم مقوّماتها الاقتصاديّة والمؤسّساتيّة والخدماتيّة وتحديثها.

رفض العراق سياسةَ ازدواجيّة المعايير التي يطبّقها مجلسُ الأمن. فرفض الرضوخَ الكاملَ للقرار ٦٨٧، ولاسيّما المواد المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل التي (ربّما) يملكها. ومع استمرار الرفض العراقيّ لا تزال نصوصُ الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم قيد التطبيق من دون تغيير جذريّ منذ عام ١٩٩٠.

ورغم العقوبات القاسية وسياسة التجويع والقصف الأميركيّ ـ البريطانيّ المتقطّع للعراق، ظلّت القيادةُ العراقيّةُ تهدّد إسرائيل وتنادي بزوال الاحتلال الإسرائيليّ عن الأراضي العربيّة (كما تنصّ قراراتُ مجلس الامن)، بل راحت تؤسّس في بغداد ـ ثم تستعرض ـ جيشًا لتحرير القدس. وهذا هو السبب الحقيقيّ لاعتبار العراق جزءًا من «محور الشرّ»: فكلُّ مَنْ يعادي إسرائيلَ يُعتبر شريرًا أو إرهابيّاً ضمن المعايير الأميركيّة المعولمة. وليس صحيحًا أنّ الأميركيّين والأوروبيّين حريصون على احترام حقوق الإنسان في العراق. فهناك أمثلة كثيرة عن أنظمة ارتكبتْ أبشعَ الجرائم بحقّ الإنسانيّة وحظيتْ بالدعم الكامل الأميركيّ (والأوروبيّ أحيانًا)، ومنها إيرانُ زمنَ الشاه وتركيا وإسرائيل وعددٌ كبيرٌ من دول أميركا اللاتينيّة الرأسماليّة الديكتاتوريّة القامعة للشيوعيّين ولليسار عامةً.

١ - Eric Rouleau, "The View from France: America's Unyielding Policy Toward Iraq," **Foreign Affairs** (January/February 1995), pp. 64-65.

جريمة بحقّ الإنسانيّة
تدمير مجلس الأمن للعراق مستمرّ منذ ١٩٩١

العقوبات خرقٌ للسيادة وجريمة ضد الإنسانيّة

تُلحق عقوباتُ الأمم المتّحدة الإلزاميّة ضد العراق أذىً قاسيًا بالشعب العراقيّ. ويَعْلم مجلسُ الأمن ولجنةُ العقوبات التابعة له معاناةَ الشعب العراقيّ المعاقَبِ منذ أكثر من عشر سنوات والمحروم من العيش في كرامة وسلام. وتحت وطأة الضغط الإنسانيّ، ومع العرض الأول للصور الفظيعة لمستشفيات الأطفال في بغداد، طلب مجلسُ الأمن من لجنة العقوبات تخفيفًا شكليّاً لحدّة العقوبات على المدنيين العراقيّين، وسَمح لها بإدخال بعض الاستثناءات على الحظر الشامل المفروض. وهكذا أَوْجَدَ مجلسُ الأمن مَخْرجًا يقضي بالسماح للعراق بتصدير النفط مقابل شراء الغذاء واللوازم الإنسانيّة الأخرى بموجب القرارين ٧٠٦ و ٧١٢.

لكنّ مشروع «النفط مقابل الغذاء» يَخْرق سيادةَ العراق لأنّه لا يَسْمح بحريّة تصرّف العراقيّين بأموالهم. فهو يُبقي السيطرةَ الخارجيّةَ على الموارد العراقيّة، فيودع المبلغَ المخصّصَ لتزويد العراق بالأغذية والأدوية في حسابٍ مصرفيٍّ في نيويورك بإشراف الأمم المتحّدة التي تديره. كما أنّه يخصّص مبلغًا كبيرًا من أموال النفط (التي كان يُفترض أن تكون مقابل الغذاء!) للتعويض عن ضحايا الاجتياح العراقيّ للكويت. كما يخصّص مبلغًا آخر لنفقات اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتّحدة والمشْرفة على نزع العراق لأسلحة الدمار الشامل. وهذا يعني أنّ الشعب العراقيّ الجائع يضطرّ إلى دفع جزء من المبلغ المخصّص لغذائه إلى العائلات الكويتيّة الثريّة، وإلى الخبراء العسكريّين الغربيّين! كما أعلن الصليب الأحمر الدوليّ في ورقة كان قد قدّمها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٩١، وأعاد التأكيدَ على محتواها عامَ ١٩٩٩، أنّه لا يُمْكن للمساعدات الإنسانيّة المرسلة إلى العراق ـ مهما كبر حجمُها ـ أن تؤمّن الحاجات الأساسيّة لـ ٢٢ مليون عراقيّ.(١)

أدت العقوبات إلى تدهور ملحوظ في الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والصحّيّ للشعب العراقيّ، وانهار الاقتصاد انهيارًا شبهَ كامل. فقبيل فرض الحظر، كان النفط يشكّل ما نسبتُه خمسةٌ وتسعون في المئة من عائدات العراق التجاريّة. أما الخدمات الطبيّة المميّزة وغيرها من الخدمات المتقدّمة فكانت تؤدّى من قبل رعايا أجانب. وتراجع الدينارُ العراقيُّ من ٠,٦ دولار أميركيّ إلى ألف ومئتيْ دينار للدولار الواحد في نيسان ١٩٩٥. وبلغتْ نسبةُ التضخم، استنادًا إلى أسعار ذلك العام، ستةَ آلاف في المئة. وانخفضت الصناعةُ إلى نسبة متدنية تراوحتْ بين عشرة وخمسة عشر في المئة من مستوى تشغيلها المعهود. وارتفعتْ نسبةُ البطالة إلى حدود السبعين في المئة.(٢)

طالت العقوباتُ شريحةَ الفقراء بشكل قاسٍ ومباشر، إذ ارتفعتْ أسعارُ بعض السلع الأساسيّة كالخبز والفاكهة والخضار عدة آلاف بالمئة على نحوٍ ما أشارت أرقامُ برنامج الغذاء العالميّ. أما فئات المهنيين والخبراء ففوجئوا بأجورهم تتآكل، واضطروا إلى بيع ممتلكاتهم الخاصة والعائليّة للحصول على لقمة العيش.(٣) وهبط مستوى المعيشة إلى حد أنّ قيمة الدخل الشهريّ تراجعتْ

١ ـ ICRC, "Iraq: A Decade of Sanctions," www.icrc.org.

٢ ـ Reuther, "UN Sanctions Against Iraq," in D. Cortright and G.A. Lopez (eds.), **Economic Sanctions: Panacea or Peace Building in a Post-Cold War World?** (Boulder: Westview Press, 1995), p. 121 - 127.

٣ ـ ICRC, op. cit.

٤ ـ المصدر السابق.

ما الفرق بين الإبادة باستخدام الحرب، والإبادة باستخدام العزل والحصار والتجويع؟

إلى ما يساوي دولارين أمريكيَّيْن. ولايزال الوضع يزداد سوءًا منذ ١٩٩١،[١] وإنْ ظهرتْ بعضُ الانفراجات المحدودة هنا وهناك من جرّاء التهريب.

وأنْتج تدهورُ الاقتصاد العراقيّ ارتفاعًا مذهلاً في معدّلات الجريمة، ولاسيّما في المدن. كما أدّت العقوبات الاقتصاديّة على العراق إلى أزمات غذائيّة وصحيّة وتربويّة. فقد أظهرتْ دراسةٌ نشرتْها إحدى المجلات الأكاديميّة أنّ عقوبات الأمم المتحدة سبّبت ارتفاعًا كبيرًا في معدّل وفيات الأطفال في العراق منذ بدء الحصار.[٢] وحذّرت المؤسساتُ الدوليّة، بما فيها الصليبُ الأحمر الدوليّ، من أنّ خمسين في المئة فقط من معامل تكرير مياه الشفة ومعالجة المياه المبتذلة تعمل حتى اليوم. وفي الإطار نفسه وجدت اليونيسيف أنّ ما لا يزيد عن خمس وعشرين مضخّة مازالت تعمل من أصل مئة وخمس وثلاثين مضخّة للمياه المبتذلة في البصرة.[٣] ونقل خبراءُ منظمة الأغذية والزراعة العالميّة (الفاو) أنّ العراق على مشارف مجاعة حقيقيّة في ظل الارتفاع الجنونيّ للأسعار، وشحّ المداخيل الخاصة، وازديادِ أعداد الفقراء. كما نقلت اليونيسيف أنّ ثلاثة ملايين ونصفَ مليون عراقيّ ـ بينهم مليونٌ وخمسمائة وثمانون ألف طفل تقلّ أعمارُهم عن خمس عشرة سنةً، ومئتان وثلاثون ألف امرأة حامل أو مرضعة ـ يواجهون خطرَ سوء التغذية الذي قد يؤدّي إلى الوفاة بسبب العقوبات. وذكرتْ منظمةُ الصحّة العالميّة وجودَ نقص في الأدوية والأجهزة الطبّيّة والمواد الغذائيّة وتكرير المياه والتعقيم.[٤] فما لا يزيد عن عُشْر حاجات العراق من الأدوية متوفّر للمرضى. وبعضُ العمليات الجراحيّة الصغيرة كانت تتمّ من دون بنج لعدم توفّره.[٥] وذكر الصليب الأحمر الدوليّ أنّ المستوصفات الطبيّة تَفْتقر إلى أبسط الأدوات الطبيّة ووسائل التعقيم، بل وإلى أوراقِ التدوين أيضًا.[٦]

وأشارت الأمم المتحدة نفسُها إلى أنّ ثلاثة وعشرين في المئة من الأطفال دون خمس سنوات يعانون سوءَ التغذية، وأنّ إهمال أجهزة معالجة مياه الشفة أدى إلى تعطيل هذه الأجهزة وتسبّب بأمراض كثيرةٍ ـ مصدرُها المياهُ ـ كالسلّ والملاريا.

ودقّت مجموعاتُ بحثٍ طبّيةٌ بريطانيّةٌ وألمانيّةٌ، إضافةً إلى منظمة الصليب الأحمر الدوليّ، ناقوسَ الخطر حول الأزمة الصحيّة في العراق. وفي ظلّ هذا التدهور، تشير الأمم المتحدة أيضًا إلى أنّ واحدًا على خمسة من الطلاّب يغادر المدرسة بسبب النقص في المعدّات والتجهيزات التربويّة وبسبب الصعوبات الماليّة.

١ ـ المصادر السابق.

٢ ـ Ascherio et al.,"Effect of the Gulf War on Infant and Child Mortality in Iraq," **New England Journal of Medicine,** September 24, 1992, p. 931.

٣ ـ ICRC, op.cit.

٤ ـ Clark, "Sanctions on Iraq Take Toll on Children," **NY Times**, January 21, 1991, p. 22 (letter to editor); Gibbs, "A Show of Strength: Clinton's Charge Sends Saddam into Retreat, but Taming Him is Another Matter," **Time**, October 24, 1994, p. 34; "Easing of Iraq Sanctions Urged," **Christian Century,** March 1, 1995, p. 231.

٥ ـ "Down but Not Out," **Economist**, April 8, 1995.

٦ ـ ICRC, op. cit.

جريمة بحق الإنسانية
تدمير مجلس الأمن للعراق مستمرّ منذ ١٩٩١

الطفل العراقيّ ضمن محور الشرّ!

مارس عدد من الدول الأوروبيّة ضغوطًا لإنهاء العقوبات على العراق. لكنّ الهدف الأساسيّ لمعظم هذه الدول كان الاستفادةَ من التبادل التجاريّ مع العراق، لا القلقَ على مصير الشعب العراقيّ أو الحرص على حقوق الإنسان كما يدّعي بعضُها.

وفي المقابل حرص الديبلوماسيُّون الأميركيُّون على جعل أمر خرق العقوبات من جانب العراق مهمةً شديدةَ الصعوبة. فقد قال نائبُ ممثّل الولايات المتّحدة لدى الأمم المتّحدة في إحدى كلماته: «لقد صمَّمنا نظامَ العقوبات هذا على قياس غشّاش [المقصود الرئيس صدّام حسين]: فنحن نعرفه جيّدًا.»[١] لكنّهم لو كانوا فعلاً يَعْرفون صدّام حسين لعلموا أنّه لا هو شخصيّاً، ولا كلُّ رجال السلطة العراقيِّين، يعانون العقوبات: فكلّ الرسميين العراقيين يتغذّون بشكل جيّد. والأرجح أنّ ما كان يقصده نائبُ ممثّل الولايات المتحدة في مجلس الأمن هو أنّ **الشعب** العراقيّ لن يتمكن من التهرّب من حرب التجويع التي يشنّها مُجلسُ الأمن ضده. والمؤسف أنّ هذا الشعب غيرُ قادر على ذلك حقّاً.

تدّعي بعضُ السلطات الغربيّة أنّ معاناة الشعب العراقيّ تَطْرح عائقًا حقيقيّاً أمام تطبيق نظام عقوبات متكامل وفعّال. وتجزم تلك السلطات أنّ النظام العراقيّ يسعى عن قصد إلى تشديد العقوبات وأثرها على الضعفاء ليبني علاقاتٍ عامّةً هدفُها خدمةُ حملته التي تستهدف شرعيّةَ هذه العقوبات.

غير أنّ دورَ الحكومة العراقيّة وواجبَها، بغضّ النظر عن سياسة النظام العراقيّ، هما كدور وكواجب أيّ حكومة أخرى خاضعةٍ للظروف نفسها: أن تسعى وأن تنادي بصوت عالٍ لإلغاء العقوبات على شعبها. فالأرقام والإحصائيّات تدلّ وبشكل واضح على إبادة للشعب العراقيّ، وعلى تدميرٍ بطيءٍ للمدن والقرى العراقيّة من جرّاء عقوبات مجلس الأمن.

لا يجوز السكوتُ عن أيّ مشروع إبادة يتعرّض له أيُّ شعب، أيّاً تكن قيادتُه. وينبغي على دول الغرب التي تتباهى بأخلاقيّتها وإنسانيّتها الكفُّ عن استخدام مسألة حقوق الإنسان وسيلةً سياسيّةً تتميّز بازدواجيّة المعايير. فلا يجوز أن تَعتبر دولُ الغرب إبادةَ الشعب العراقيّ مسألةً تدخُلُ في إطار مكافحة الإرهاب، ويعتبرها الرئيس بوش حربًا على «الشرّ» العراقيّ، في حين أنّ الحصيلة هي ملايينُ الأطفال العراقيِّين الذين يموتون جوعًا ومرضًا في المستشفيات، وعشرات الفلسطينيِّين الذين يُذْبحون كلّ يوم على يد الجيش الإسرائيليّ والعصابات الصهيونيّة.

لكنّ خشية أميركا على «حقوق الإنسان» تزداد كلّ يوم، وإصرارَها على تدمير «قوى الشرّ» و«الإرهابيِّين» (والكثيرُ منهم لم تندرجْ بعدُ أسماؤهم في لائحة الإرهابيِّين المطلوبين لدى البنتاغون)، يشتدّان إلى حدّ طلب البيت الأبيض من العسكريِّين الأميركيِّين وَضْعَ خطّة عاجلة للجوءٍ محتملٍ إلى السلاح النوويّ ضدّ الصين وروسيا والعراق وكوريا الشماليّة وإيران وليبيا وسوريا.

ولكنْ ما الفرق، يا ترى، بين الإبادة باستخدام آلة الحرب والقنابل النوويّة، والإبادةِ باستخدام العزل والحصار والتجويع؟

بيروت

عمر نشّابة

كاتب لبنانيّ. مُحاضر في مادّة حقوق الإنسان في الجامعة اللبنانيّة ـ الأميركيّة، وفي مادة العلوم الاجتماعيّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت.

١ ـ Crossette, "Iraq Gets Approval to Sell Oil to Meet Civilian Needs," **NY Times**, December 10, 1996.